



IRAQI
Academic Scientific Journals



العراقية
المجلات الأكاديمية العلمية



ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)

Journal of Language Studies

Contents available at: <http://jls.tu.edu.iq>

The Elision of the Excessive Letter in *Al-Muhkam wal-Muheet ul-A'adham* (The Gerund and the Participle) as Examples

Inst. Dr. Yousif Abd Al_Kareem Salih *
College of Arts-Tikrit University
E-mail: Isopdf2@tu.edu.iq

Keywords: <ul style="list-style-type: none">- Elision- Excessive- Al-Muhkam wal-Muheet ul-A'adham- Gerund- Participle	Abstract <p>This paper explores the elision of the excessive letter in two derivations in Arabic morphology, namely: the gerund and the participle. In his great lexicon: <i>Al-Muhkam wal-Muheet ul-A'adham</i> the outstanding linguist Ibnu Seeda al-Andalusi. Ibnu Seeda used two terms related to the excessive letters; they are: "elision" and "subtractions" and he suggested elision of the excessive letter in the gerund and the participle. In the examples he presented, Ibnu Seeda suggested the omission of the excessive letters.</p>
Article Info	
Article history:	
Received: 16-12-2020	
Accepted: 17-1-2021	
Available online	

حذف الزائد في المحكم والمحيط الأعظم (اسم الفاعل واسم المفعول) نموذجاً

* Corresponding Author: Inst. Dr. Yousif Adb Al_Kareem , E-Mail: Isopdf2@tu.edu.iq
Tel: +9647701874020 , Affiliation : College of Arts, University of Tikrit –Iraq

م.د. يوسف عبد الكريم صالح

جامعة تكريت _ كلية الآداب _ قسم اللغة العربية

<p>الخلاصة: تناول البحث حذف الحرف الزائد في مشتقين من المشتقات في الصرف العربي ، وهما : اسم الفاعل واسم المفعول في معجم عظيم من معجمات اللغة العربية ، وهو : المُحَكَّم والمحيط الأعظم ، لِلْغوي كبير ألا وهو ابنُ سيده الأندلسي ، وقد استخدم ابن سيده مصطلحين فيما يخص حذف الزائد ، هما: حذف الزائد ، وطرح الزائد ، و وجّه ابنُ سيده الشذوذ في اسم الفاعل واسم المفعول بحذف الحرف الزائد، واقتصر في أغلب الأمثلة التي عرضها على توجيه واحد ، وهو حذف الحرف الزائد ، وفي بعض الأمثلة وجّهها توجيهين حذف الزائد ، والنسب.</p>	<p>الكلمات الدالة: - - الحذف - الزائد - المحكم والمحيط الاعظم - اسم الفاعل - اسم المفعول</p> <p>معلومات البحث تاريخ البحث: الاستلام: 2020-12-16 القبول: 2021-1-17 التوفر على النت</p>
---	--

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، أمّا بعد : فإنّ مسألة الحذف من المسائل الصرفية المهمة التي وقف عليها علماءنا قديماً وحديثاً فتكلم عنها العلماء في ثنايا كتب النحو والصرف ، إلاّ أنني لم أجد من سلّط الضوء على مسألة حذف الحرف الزائد ، ثم ارتأيت أن أقف على هذه الجزئية في معجم من معاجم اللغة فاخترت معجم المحكم والمحيط الأعظم ، ومعلوم لدى متخصصي اللغة العربية ما لهذا المعجم من أهمية كبرى ، ثم خصّصت البحث لدراسة حذف الزائد في بابي اسم الفاعل واسم المفعول ، فرصدت ما قاله ابن سيده في حذف الحرف الزائد في اسم الفاعل والمفعول ، وكان المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي الذي يقوم على رصد هذه الجزئية في معجم المحكم ، بعد الوقوف عليها عند ابن سيده قارنته مع غيره من اللغويين ، وجاء تقسيم الدراسة في مقدمة وتمهيد ومبحثين : تناولت في المبحث الأول: حذف الحرف الزائد في اسم الفاعل ، وفي المبحث الثاني : حذف الحر الزائد في اسم المفعول ، وجاء المبحث الثالث لدراسة توجيه الشذوذ في الألفاظ السابقة وما يُماثلها،

وجاء على مطلبين: المطلب الأول : توجيه الشذوذ في اسم الفاعل والمطلب الثاني: توجيه الشذوذ في اسم المفعول ، وختمت الدراسة بخاتمة تناولت فيها أهم ما انتهت إليها الدراسة من نتائج .

التمهيد

إنّ للحرف الزائد عند العرب أهمية وقوة ، ويبين ابن جنّي هذه الأهمية وهذه القوة في معرض حديثه عن بعض الألفاظ ، مثل تمسكن وتمدرع ، إذ قال : " ففي هذا شيئان: أحدهما حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقرّوه إقرار الأصول ، والآخر ما يوجب ويقتضي به من ضعف تحقير الترخيم وتكسيه عندهم ، لما يقتضي به ، ويُقتضي بك إليه من حذف الزوائد ، على معرفتك بحرمتها عندهم" (1) على الرغم من هذه القوة التي يتمتع بها الحرف الزائد عند العرب إلا أنهم يعاملونها على أنّها ضعيفة في مواضع أخرى وعلة ذلك أنّ الزوائد في حكم الانفصال والانفكاك من الكلمة (2)

المبحث الأول : حذف الزائد في اسم الفاعل :

حدّد الصرفيون ضوابط اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي وغيره ، وذكروا القياس في اشتقاقه كما يأتي:

اتّفق أغلب الصرفيين على أنّ اسم الفاعل يُصاغ على وزن (فاعل) في جميع أبواب الفعل الثلاثي قياساً أو سماعاً (3) ، وتطرّد صياغته من غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر (4) .

عرض ابن سيده لمجموعة ألفاظ (أسماء فاعلين) صيغت على وزن فاعل من أفعال غير ثلاثية ، إذ قال : " ، وقد أَيْفَع وَهُوَ يَأْفَعُ عَلَى غَيْرِ قِيَّاسٍ ، قَالَ كِرَاعٌ : وَنَظِيرُهُ أَبْقَلُ الْمَوْضِعِ وَهُوَ بِأَقْلٍ كَثْرَ بَقْلِهِ ، وَأُورِقُ النَّبْتِ وَهُوَ وَارِقٌ : طَلَعَ وَرْقَهُ ، وَأُورِسُ وَهُوَ وَارِسٌ ، كَذَلِكَ ، وَأَقْرَبُ الرَّجْلِ وَهُوَ قَارِبٌ إِذَا قَرَبْتَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ وَهِيَ لَيْلَةُ الْقُرْبِ وَنَظِيرُ هَذَا - أَعْنِي مَجِيءُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ - مَجِيءُ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَلَى حَذْفِهَا أَيْضاً ، نَحْوُ أَحْبَبَهُ فَهُوَ مَحْبُوبٌ . وَأَضَادَهُ فَهُوَ مُضْنُودٌ ، وَنَحْوُهُ" (5) .

وهذا الكلام أخذه من ابن جنّي الذي يقول : " ونظير مجيء اسم المفعول ها هنا على حذف الزيادة ، نحو : أحببته فهو محبوب ، مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضاً ، وذلك قولهم : أورش الرمث فهو وارس ، وأيفع الغلام فهو يافع ، وأبقل المكان فهو باقل (6) وعدّ اللغويون أنّ ما ورد من اسم الفاعل من أفعال الرباعي شاذّاً ، وأورد ابن سيده في نصه السابق خمسة ألفاظ ، سنقف عليها بالتفصيل ، كما يأتي:

1. أَبْصَرَ فَهُوَ بَاصِرٌ :

قال ابن سيده : " وَتَبَاصَرَ الْقَوْمُ أَبْصَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَرَجُلٌ بَصِيرٌ مُبْصِرٌ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ وَجَمَعُهُ بُصْرَاءٌ وَحَكَى اللَّحْيَانِيُّ إِنَّهُ لَبَصِيرٌ بِالْعَيْنَيْنِ وَأَرَاهُ لَمَحًا بِاصِرًا أَيْ نَظْرًا بِتَحْدِيقٍ فِيمَا أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرْحِ الزَّائِدِ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى النَّسَبِ وَالْآخِرُ مَذْهَبُ يَعْقُوبَ وَلَقِيَ مِنْهُ لَمَحًا بِاصِرًا أَيْ أَمْرًا وَاضِحًا " (7)

2 - أَبْقَلَ فَهُوَ بَاقِلٌ :

قال ابن فارس : " وَلَا نَعْلَمُهُمْ يَقُولُونَ بَقَلَ الْمَكَانَ " (8) ، أَيْ : أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَنْطِقُوا الْفِعْلَ الْمَجْرَدَ بِقَلٍ ، وَهَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ بِهِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا نَسَبَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ لِابْنِ جَنِيٍّ إِذْ قَالَ : "مَكَانٌ مَبْقَلٌ هُوَ الْقِيَاسُ ، وَبَاقِلٌ أَكْثَرُ فِي السَّمَاعِ ، وَالْأَوَّلُ مَسْمُوعٌ أَيْضًا " (9) ، وَوَرَدَتْ كَلِمَتَا اللَّفْظَتَيْنِ عَنِ الْعَرَبِ ، قَالَ عَامِرُ بْنُ جُوَيْنٍ الطَّائِيُّ (10) :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقال دأود بن أبي دؤاد ، وَقَدْ سَأَلَهُ أَبُوهُ : مَا أَعَاشَكَ بَعْدِي (11) :

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقَلٌ آكَلُ مِنْ حَوْدَانِهِ وَأَنْسَلُ

فجاء به على القياس ، وكذا جاء في بيت رؤبة (12) :

يُمْلِحْنَ مِنْ كُلِّ عَمِيْسٍ مُبْقِلٍ

وقد حمل الدكتور حسين الرفايعة (أبقل باقل) على تداخل اللغات ، وهو لا يستبعد أن تكون (أبقل باقل) من باب خصوصية الدلالة في فاعل بمعنى النسب أو الصيرورة ، والمعنى : أصبح باقلاً ، وفسر اقتصار مجيء القياس في (أبقل مبقل) على الشعر بأنه من باب الضرورة الشعرية.

3. الطوائح :

قال ابن سيده : " وَأَنْشَدَ سَيِّبِيُّهُ (13) :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لُخْصُومَةٍ وَمَخْتَبِطٌ مِمَّا تَطْبِخُ الطَّوَائِحُ

وَقَالَ : الطَّوَائِحُ ، عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ أَوْ عَلَى النَّسَبِ ، قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ (14) : أَوَّلُ النَّبِيَّتِ مَبْنِيٌّ عَلَى اطَّرَاحِ ذِكْرِ الْفَاعِلِ ، وَأَنْ آخِرُهُ قَدْ عَوَدَ فِيهِ الْحَدِيثُ عَنِ الْفَاعِلِ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ فِيمَا بَعْدَ :

ليبكه مختبط ممّا تطيح الطوايح ، فدلّ قوله: ليبك ، على ما أراد من قوله: ليبك،
والطائح : المشرف على الهلاك. والفعل كالفعل⁽¹⁵⁾

4 - أقرب فهو قارب :

قرب الشيء بالضم يقرب قُرباً ، أي دنا⁽¹⁶⁾، وقد أقربَ القومُ، إذا كانت إبلهم قوارب، فهم قاريون،
ولا يقال مُقربون، وعدّ اللغويون (قارب) المشتق من (أقرب) شاذاً⁽¹⁷⁾
قال أبو علي القالي : " إنما قالوا: قاريون، لأنهم أرادوا ذوو قرب ولم يبنوه على أقرب⁽¹⁸⁾ أي:
أنه على النسب كلابن وتامر ، فهذه الألفاظ لا فعل لها ، وهي ليست من المشتقات ، أي
ليست اسم فاعل ، تقول: قَرَبْتُ الإبلُ تُقَرَّبُ قُرباً. وقَرَبْتُ، أَقْرَبُ، قَرَابَةٌ، مثل: كَتَبْتُ، أَكْتُبُ،
كِتَابَةٌ؛ و أَقْرَبْتُهَا أَي : إذا سَرَبْتُ إلى الماءِ وَبَيْنَهُ لِيْلَةٌ⁽¹⁹⁾، وعَقَّبَ الأستاذ الأثري على
وروده عن العرب هكذا بقوله : " وهذا يُبنى منه (قارب) اسم فاعل كما يُبنى من أقرب : مُقَرَّبٌ
قياساً ، ومنعه تحكُّمُ بارد⁽²⁰⁾ ، فصار لبناء قارب(فاعِل) معنى جديد وهو " الصيرورة أو
النسب ، أي : صار ذا قُرب من الماء ، فتجدد الدلالة يعني خصوصية في البناء⁽²¹⁾

5 . أورس فهو وارِس :

تقول العرب : أورس الرّمثُ ، وهو شجرٌ ترعاه الإبل ، ويُفهم من كلام اللغويين أنّ العرب لم
يقولوا من أورس مورس ، وإنما قالوا وارِس ، والصحيح أنّ العرب قالوا : ورَسَ النباتُ وُروساً إذا
اخضرّ فهو وارِس ، وأورس فهو مورس فيما حكاه أبو حنيفة الدينوري عن أبي عمرو بن
العلاء⁽²²⁾ وأورس مورس قليلاً جداً في الاستعمال وإن كان هو القياس⁽²³⁾

6 - أورق فهو وارق :

أورق النبات فهو وارق طلع ورقه⁽²⁴⁾ ، والصحيح أنّ العرب نطقوا بالفعل المجرد والمزيد لـ
(ورق) ، قال ابن دريد : " وَرَقَ الشَّجَرُ ، أَوْرَقَ الشَّجَرُ يَورِقُ إِيْرَاقاً ، وَوَرَّقَ يَورِّقُ تَورِيقاً⁽²⁵⁾ ومن
ثم يرى الأستاذ الأثري أنّ وارق من وَرَقَ لا محالة ومورق من أورقت وورقت⁽²⁶⁾

7 . أوصى فهو واص :

قال ابن سيده : " أَهْلُ الغِنَى والجُودِ والدَّلَاصِ والجُودِ وصَّاهُمْ بِذَلِكَ الوَاصِي
أراد والجُودِ الوَاصِي أَي المُتَّصِلِ يَقولُ الجُودُ وَصَّاهُمْ بِأَنْ يُدِيمُوهُ أَي الجُودُ الوَاصِي وَصَّاهُمْ
بذلك وقد يكونُ الوَاصِي هنا اسمَ الفاعِلِ من أَوْصَى على حَذْفِ الزائدِ أو على النَّسْبِ فيكونُ
مرفوعَ الموضعِ بأَوْصَى لا مجرورةً على أن يكونَ نعتاً للجُودِ كما يكونُ في القولِ الأوَّلِ والوَاصَا
والوَاصِي جميعاً جَرَاءُ النَّخْلِ التي يُحزَمُ بها وقيل هي من الفَسِيلِ خاصَّةً وَاحدُثُها وَصَاةٌ وَوَاصِيَّةٌ
ويوصى طائرٌ وقيل هو النَّاشِقُ وقيل هو الحُرُّ عِراقِيَّةٌ ليست من أبنية العرب⁽²⁷⁾

8 - أَيْفَعُ فَهُوَ يَافِعُ :

قياسه مُوْفِع ، وجمعه أَيْفَاع²⁸ ، قال الأستاذ محمد بهجة الأثري: " والحق أنّ العرب قالوا: يَفَعُ الغلام⁽²⁹⁾ ، وأَيْفَعُ إِذَا شَبَّ وترعرع ، أو شارف الاحتلام وناهز البلوغ ، وكذا الفتاة، فيأفَع من يَفَع الثلاثي ، ما في ذلك ريبٌ ، وأما منعُ (مُوفِع) من أَيْفَع فتحكّم مرفوض⁽³⁰⁾ في الأمثلة (باصر- الطوائح - الواصي) ذكر ابن سيده توجيهين للشذوذ في اسم الفاعل، الأول أنه على حذف الزائد ، والثاني أنه على النسب .

المبحث الثاني : حذف الزائد في اسم المفعول :

يصاغ اسم المفعول قياسياً من الثلاثي المجرد على بناء واحد ، هو : مَفْعُول ، مثل مضروب ومفهوم ، ويصاغ في المتعدّي المبني للمجهول كما يُصاغ في اللازم إذا أُريد تعديته⁽³¹⁾.

1 . أْبْرَزُهُ فَهُوَ مَبْرُوزٌ :

قال ابن سيده : " الْبَرَّازُ : الْفَضَاءُ . وَبَرَّرَ يَبْرُورُ بُرُوزًا : خَرَجَ إِلَى الْبَرَّازِ ، وَبَرَّرَهُ إِلَيْهِ ، وَأَبْرَزَهُ . وَأَبْرَزَ الْكِتَابَ : نَشَرَهُ ، فَهُوَ مُبْرُورٌ ، وَمَبْرُورٌ شَادٌّ ، جَاءَ عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ ، قَالَ لَبِيدٌ⁽³²⁾ :

أَوْ مُذْهَبٌ جُدُّدٌ عَلَى الْوِجَاهِ أَلِنَاظِقُ الْمَبْرُورُ وَالْمَخْتُومُ

وقال ابن جني⁽³³⁾ : أَرَادَ الْمَبْرُورُ بِهِ ، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ ، فَارْتَفَعَ الضَّمِيرُ ، وَاسْتَنْتَرَّ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْآخِرِ⁽³⁴⁾ :

إِلَى غَيْرِ مَوْثُوقٍ مِنَ الْأَرْضِ يَذْهَبُ

أَرَادَ : (مَوْثُوقٍ بِهِ) وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَأَنْشَدَهُ بَعْضُهُمْ : (الْمَبْرُورُ) عَلَى احْتِمَالِ الْخَزَلِ فِي (مُتَقَاعِلُنْ) . وَكُلُّ مَا ظَهَرَ بَعْدَ خَفَاءٍ فَقَدْ بَرَّرَ . وَبَارَرَ الْقِرْنَ مَبَارَرَةً ، وَبَارَازًا : بَرَّرَ إِلَيْهِ . وَهِيَ يَتَبَارَزَانِ . وَامْرَأَةٌ بَرَزَةٌ : بَارِزَةٌ الْمَحَاسِنِ .⁽³⁵⁾ وَكِتَابٌ مَبْرُورٌ ، أَي : مَنْشُورٌ ، وَأَبْرَزَ الْكِتَابَ ، أَخْرَجَهُ أَوْ نَشَرَهُ ، أَمَا بَيْتُ لَبِيدِ الَّذِي أوردَهُ ابْنُ سَيِّدِهِ ، فَقَدْ أَنْكَرَ أَبُو حَاتِمِ السَّجِسْتَانِي (المبرور) فِيهِ ، وَقَالَ : لَعَلَّهُ : (الْمَبْرُورُ) ، وَهُوَ الْمَكْتُوبُ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : " وَقَالَ لَبِيدٌ أَيْضًا فِي كَلِمَةٍ لَهُ أُخْرَى :

كَمَا لَاحَ عَنَوَانُ مَبْرُوزَةٍ يَلُوحُ مَعَ الْكُفِّ عَنَوَانُهَا

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَغْتُهُ ، وَالرُّوَاةُ كُلُّهُمْ عَلَى هَذَا فَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِ مَنْ أَنْكَرَهُ³⁶

2 . أَحْبَبَهُ فَهُوَ مَحْبُوبٌ :

عرض ابن سيده للشذوذ الحاصل في صياغة اسم المفعول كما فعل مع اسم الفاعل ، إذ قال: "وَنُظِيرُ هَذَا اعْنِي مَجِيءَ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ مَجِيءَ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَلَى حَذْفِهَا أَيْضًا . نَحْوُ أَحْبَبَهُ فَهُوَ مَحْبُوبٌ"⁽³⁷⁾.

قال الفيومي : " حَبَبْتُ الشَّيْءَ بِالْأَلْفِ فَهُوَ مُحَبَّبٌ وَاسْتَحَبَّبْتُهُ مِثْلَهُ... وَحَبَّبْتُهُ أَحَبُّهُ مِنْ بَابِ ضَرَبَ وَالْقِيَاسُ أَحَبُّهُ بِالضَّمِّ لِكَتْنِهِ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ وَحَبَّبْتُهُ أَحَبُّهُ مِنْ بَابِ تَعَبَ لُغَةً"³⁸. وقال الجوهري: " يقال أحبه فهو مُحَبَّبٌ. وَحَبَّه يَحِبُّهُ بِالْكَسْرِ فَهُوَ مُحَبَّبٌ"³⁹ ولم يرتض الأستاذ الأثري توجيه ابن سيده بأن مضنود على حذف الزائد ، إذ قال : " ولا معنى لطح ألفه ، ونقله إلى الثلاثي "⁴⁰.

3. أسحره فهو مسحور :

قال ابن سيده : " والسَّحْرُ ، الفساد. وَطَعَامٌ مَسْحُورٌ ، مفسود ، عَن تَعَلَّبَ هَكَذَا حَكَاهُ: مفسود ، لَا أَدْرِي أَهْوَى عَلَى طَرَحِ الزَّائِدِ ، أَمْ فَسَدَتْهُ لُغَةٌ ، أَمْ هُوَ خَطَأٌ . وَنَبَتِ مَسْحُورٌ ، مفسود ، هَكَذَا حَكَاهُ أَيْضًا . وَحَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : نَبَتِ مَسْحُورٌ ، مُفْسَدٌ ، عَلَى الْقِيَاسِ ."⁽⁴¹⁾

في هذا النص يتردد ابن سيده في توجيه الشذوذ فتارة يوجهه بأنه على طرح الزائد ، وتارة على أنه مشتق من الفعل فُسِدَ ولا شذوذ على هذا التوجيه ، وثالثة بأنه خطأ في الاشتقاق.

4. أضاده فهو مضنود

قال ابن سيده : " وَنَظِيرٌ هَذَا اعْنِي مَجِيءُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ مَجِيءُ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَلَى حَذْفِهَا أَيْضًا ، وَأَضَادَهُ فَهُوَ مَضْنُودٌ ، وَنَحْوَهُ"⁽⁴²⁾ .

وقال أيضاً : " ضَنَّدَ الرَّجُلُ ضُنُودًا وَضُنُودًا وَضُنُودَةً زُكِمَ وَالاسْمُ الضُّوْدَةُ وَقَدْ أَضَادَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَضْنُودٌ وَمُضْنَادٌ وَأَرَى مَضْنُودًا عَلَى طَرَحِ الزَّائِدِ أَوْ كَأَنَّهُ جَعَلَ فِيهِ ضَادًا وَأَبَاهَا أَبُو عُبَيْدٍ وَضَنْيْدَةٌ اسْمٌ مَوْضِعٌ قَالَ الرَّاعِي"⁽⁴³⁾

جَعَلَنَ حُبِيًّا بِالْيَمِينِ وَنَكَبَتُ كُبَيْشًا لُورِدٍ مِنْ ضَنْيْدَةِ بَاكِرٍ"⁽⁴⁴⁾

لم يرتض الأستاذ الأثري بتوجيه ابن سيده على أنه حذف حرفه الزائد ، إذ قال : " ولا معنى لطح ألفه ، ونقله إلى الثلاثي "⁴⁵.

5. أضعفه فهو مضعوف :

قال ابن سيده : " وَالْمَضْعُوفُ : مَا أُضْعِفَ مِنْ شَيْءٍ ، جَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، قَالَ لَبِيدٌ"⁽⁴⁶⁾ :

وَعَالَيْنَ مَضْعُوفًا وَدِرًّا سُمُوطُهُ جُمَانٌ وَمَرْجَانٌ يَشْكُ الْمَفَاصِلَا

وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى طَرَحِ الرَّائِدِ ، كَأَنَّهُمْ جَاءُوا بِهِ عَلَى ضَعْفٍ ، وَضَعَفَ الشَّيْءُ : أَطْبِقَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَثَنَاهُ فَصَارَ كَأَنَّهُ ضِعْفٌ . وَقَدْ فَسَّرَ بَيْتَ لَبِيدٍ بِذَلِكَ أَيْضًا ."⁽⁴⁷⁾

من التوجيهات التي وُجِّهَتْ بِهَا هَذِهِ اللَّفْظَةُ أَنَّهَا جَاءَتْ مِنَ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ مُخَالَفًا لِلْقِيَاسِ ، مِثْلُ : أَحَمَّهُ فَهُوَ مَحْمُومٌ ، وَمِنْهَا أَنَّ الْعَرَبَ ذَهَبُوا فِي نَحْوِ (مضعوف) إِلَى أَنَّهُ مُصَابٌ بِالضَّعْفِ مَرْمِيٌّ بِهِ ، وَأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ فِيهِ مَعْنَى غَيْرِ مَا فِي مَعْنَى (ضَعِيفٌ) ، وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْمَعْنَى لَا إِلَى اللَّفْظِ (الاشتقاق)⁴⁸

6 . (المضُوف) اسم مفعولٍ أجوفٍ متمم العين:

القياس أن يُبنى اسم المفعول من الفعل الأجوف بحذف أحد حرفي العلة ، كما في مقول مثلاً، إلا أن هناك ألفاظاً خالفت القياس ، مثل مصوون ، ومبيوع⁽⁴⁹⁾ ، أما الأول فعينه واو ، وأما الثاني فعينه ياء ، نفى سيبويه ورود الأول عن العرب معللاً ذلك بأن الواو أثقل من الياء في صيغة مفعولٍ معتلٍ العين ، واستتقال اجتماع الضمة مع الواو⁽⁵⁰⁾ ، إلا أن المبرد أجاز إتمام مفعول من الواو خلافاً للبصريين ، وقال بأنها ليست أثقل من سُورٍ وعُورٍ⁽⁵¹⁾ ؛ لأن في سُورٍ وعُورٍ واوَيْنٍ وضمَّتَيْنِ ، وليس في مَصوونٍ مع الواوَيْنِ إلا ضمة واحدة⁽⁵²⁾ ، أما الثاني وهو اليائي العين فهي مسألة متفق عليها عند أغلب العلماء ؛ لأنها لغة بني تميم، وأجازها سيبويه والمبرد وغيرهما⁽⁵³⁾ ، وجاء تتميم عين مفعول يائياً فقط عند ابن سيده وفي موضع واحد ، إذ قال : " والمضاف الواقع بين الخيل والأبطال وليست به قوة ، وأما قول الهذلي⁽⁵⁴⁾ :

أنت تُجيبُ دَعْوَةَ المَضُوفِ

فإنما يُستعملُ المفعولُ على حَذْفِ الزائد كما فُعِلَ ذلك في اسمِ الفاعلِ نحو قوله⁽⁵⁵⁾:

يَخْرُجَنَّ من أَجْوَازِ لَيْلٍ غَاضِي

وبُني المَضُوفُ عَلَى لُغَةٍ من قال في بَيْعِ بُوَعٍ⁽⁵⁶⁾

7 . أنزفه فهو منزوف :

قال ابن سيده : " وأنزَفَ الشَّيءُ : نَفَدَ ، عن اللحياني . وأنزَفَ القَوْمُ : لم يَبْقَ لهم شَيْءٌ . وأنزَفَ الرَّجُلُ : انقَطَعَ كلامه ، أو ذَهَبَ عقله ، أو ذَهَبَتْ حُجَّتُهُ في خُصومةٍ أو غَيْرِها ، وقال بعضهم : إذا كانَ فاعلاً فهو مُنزَفٌ ، وإذا كانَ مَفْعولاً فهو مَنزُوفٌ ، كأنه على حَذْفِ الزَّائِدِ ، أو كأنه وَضِعَ فيه النَّزْفُ ."⁽⁵⁷⁾

المبحث الثالث : توجيه الشذوذ في الألفاظ السابقة وما يُماثلها :

من المعلوم أن الألفاظ السابقة خالفت القاعدة في صياغتها ، وهذه المخالفة شذوذ ، وقد وُجِّهَ الشذوذ توجيهاتٍ عديدةً ، كما يأتي :

المطلب الأول : توجيه الشذوذ في اسم الفاعل :

بعد عرض ما جاء عند ابن سيده نقف على توجيه الشذوذ فيها ، وكان لزاماً عليّ أن أتطرق إلى ما سطرته ثلاث دراسات سابقة في توجيه هذا الشذوذ ، كما يأتي :

الدراسة الأولى : تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ ، الأستاذ محمد بهجة الأثري

سلط الضوء في هذه الدراسة على الأمثلة التي جاءت مخالفة للقياس في اسمي الفاعل والمفعول، وكان منهجه أنه بعد استعراض أقوال العلماء يوافق من نفى الشذوذ عن هذه الألفاظ، وكانت النتيجة الكبرى التي توصل إليها أنه نفى الشذوذ عن اسمي الفاعل والمفعول، معتدلاً بما ورد عن العرب من استخدام للأصول القياسية في الأمثلة التي عدّها العلماء من الشذوذ، وهو استخدام سوّغ به الأثري موقفه من هذه المسألة ، وذهب معه إلى أن ما عدّه العلماء من الشواذ في باب اسم الفاعل والمفعول هو زعمٌ ينقضه واقع الاستخدام اللغوي الذي يبرز الأصل القياسي إلى جانب البناء المستخدم المخالف للقياس⁽⁵⁸⁾

الدراسة الثانية : رسالة ماجستير حول ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ، لحسين الرفايعة تناول الأمثلة الشاذة في الصرف العربي ، ومن بينها المشتقات ، موازنا بين آراء علماء اللغة وبين ما ذكره الفيروز ابادي في القاموس المحيط ، والزبيدي في تاج العروس ، وذهب إلى عكس ما ذهب إليه الأستاذ الأثري إذ انتهى الباحث في دراسته إلى أن نفي صفة الشذوذ لا سبيل إلى القول به؛ لأنّ اللغويين أقرّوا به ، وأيد ذلك الاستخدام اللغوي في المعاجم العربية، وأضاف إلى أنّ في الشذوذ زيادة معنى فهو سبيل إلى أداء معانٍ خاصة قصدها العرب بانحرافهم عن الأصل إلى الصيغ الشاذة ، وتلك المعاني هي معنى النسب ، وتحقيق أمن اللبس ، والتغليب وغير ذلك من المعاني⁽⁵⁹⁾ .

الدراسة الثالثة : المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية دراسة صرفية إحصائية ، إعداد سيف الدين طه الفقراء . أطروحة دكتوراه

ذكر القياس في اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم ذكر دراسة الأثري باختصار⁽⁶⁰⁾ ، ثم تثنى بدراسة الرفايعة باختصار كذلك⁽⁶¹⁾ ، ثم عقد عنواناً سمّاه : شذوذ المشتقات والتطور اللغوي⁽⁶²⁾، يهمنها فيه ما يأتي :

"أنّ القول بنفي الشذوذ عن المشتقات كما ذهب إلى ذلك الأثري أمرٌ لا يمكن الاعتداد به، تأسيساً على ما أثبته العلماء من ألفاظ جاءت شاذة في المشتقات " ثم ذكر بأنّ الأداء اللغوي هو المقياس الذي يحكم به على هذه الصفة أو تلك بالشذوذ أو عدمه ، وليس توافر الأصل القياسي المهمل استعمالاً⁽⁶³⁾ ، وإن توجيه ما خالف القياس من أبنية المشتقات على إرادة معانٍ خاصة غير تلك المعتادة أو تحقيق أمن اللبس في بعض المواضع ، لا يمكن إنكاره، غير أنّ هذا التوجيه لا يصلح لتفسير مسائل هذه الظاهرة جميعها، ثم قال كلاماً مهماً جداً - ونحن نوافق فيه ما ذهب إليه - : " ويبدو لي أنّ التفسير الذي يمكن به حمل الشذوذ على وجه مناسب يخضع له معظم الألفاظ الشاذة ، لا ينفك عن ربطه بالتطور اللغوي ، هذا التطور

الذي ينبع من طبيعة اللغة و ما يطرأ عليها من تغييرات ، ويعززه ما توارد عن العرب من استخدامات تعكس أنماطاً من الصيغ التي آلت إلى الهجر ، وأمثلة تمثل صراعاً في الأنماط اللغوية المستخدمة ، ولاريب أن فيما ذكر العلماء من آراء في تفسير الشذوذ تحمل في أثنائها قدراً من لمح التطور ، وتعبّر عنه ، كما أنّ في قوانين التطور اللغوي ما يُسعف في تفسير هذا الشذوذ⁽⁶⁴⁾

وإن استخدام اسم الفاعل القياسي إلى جانب الشذوذ معلّم من معالم التطور ، مثل ورود : أبقل باقل ومبقل ، ووصفُ القياس بالقلّة إزاء الشذوذ دليل على وجود صراع بين نمطين من الاستخدام اللغوي ، وربما تكون المعاني التي ذكرها الرفايعة هي التي دعت إلى إيجاد الأبنية الجديدة الشاذة لأداء هذه المعاني ، فتطور المعنى أدى إلى تطور في المبنى ، فيمكن بذلك الجمع بين التفسيرين إذ لا اعتراض بينهما⁽⁶⁵⁾ ، وهناك تعليلٌ آخر يجدر بنا ذكره ، وهو ما ذكره الباحث نهاد فليح حسن ، إذ ذهب إلى أنّ هذا الاستعمال لصيغة (فاعل) من غير الثلاثي هو من الصفات المشبهة باسم الفاعل ، وليس من أسماء الفاعلين⁽⁶⁶⁾ ، فدلالة بناء اسم الفاعل على الصفة المشبهة كثيرة ورود في العربية⁽⁶⁷⁾ .

المطلب الثاني : توجيه الشذوذ في اسم المفعول :

وجّه سيبويه الشذوذ في هذه الألفاظ بالاستغناء ، أي أنّ العرب كأنهم استغنوا عن (فعل) بد(أفعل) ، فجعل (أفعل) من باب الاستغناء عن (فعل) ، وأنّ (فعل) حملت على (فعل) ،⁽⁶⁸⁾ ويلاحظ على أفعال هذه المجموعة أنّها لم تُستعمل إلا مبنية للمفعول ، نحو : حُمَّ وركم وجنّ⁽⁶⁹⁾ ؛ لأنّ فاعلها معروف وهو الله تعالى⁽⁷⁰⁾ ، وهذا التعليل ذكره الدكتور فوزي الشايب،⁷¹ وعقب عليه الدكتور سيف الدين طه الفقراء بقوله : " غير أنّ هذا التفسير ربما لا يصلح لتعليل كلّ أمثلة المبني للمجهول في هذه الألفاظ ، لا سيما أنّ إسناد الفاعلية إلى الله في مثل هذه الأبنية قد لا يتجاوز بضع ألفاظ، وربما يكون لعدم معرفة الفاعل واستغلاق الوصول إليه أثرٌ في بناء هذه الألفاظ على هذا الشكل⁷² وقد نفى الأثري الشذوذ عن الأمثلة الشاذة في اسم المفعول - كعادته - ورأى أنّ بعض هذه المفردات ذات أصول ثلاثية بُني عليها الفعل للمفعول ، وأنّ بعضها قد أهملت المعجمات أصوله الثلاثية لأمر ما، واستدل على افتراضه بقول عنتر⁽⁷³⁾ :

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَنْظِي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

قال الدكتور الرفايعة معقبا على رأي الأثري : " ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه الأثري من نفي الشذوذ هنا ليس له ما يسوّغه ؛ لأنّ اللغويين من نحويين وتصنيفيين قد استقصوا هذه المسألة التي نصّوا فيها على مجيء مفعول من أفعل ، كما أنّ استدراقات أصحاب المعجمات لم

تعزّز ما ذهب إليه ، وأنّ السماع والقياس إذا تضاربا أخذ بالسماع ، وأنّ ما ذهب إليه في نفي الشذوذ إنّما هي مسوّغات لتفسير تلك الظاهرة ، وليس لنفي الشذوذ عنها⁽⁷⁴⁾ ، ورأينا في النصوص السابقة أنّ ابن سيده حمل الشذوذ على حذف الحرف الزائد واقتصر على ذلك ، وهو التفسير اللفظي فقط ، أو هو توجيه المبني فقط دون المعنى ، وكان توجيه ابن سيده للمثال الوحيد الذي ورد عنده الذي تُمّ عين مفعوله وهو فعلٌ أجوف أنّه على حذف الحرف الزائد ، وهناك تفسيرات أخرى ذكرها العلماء قبل ابن سيده وبعده لهذه المسألة ، فنرى سيبويه يفسّر ذلك بمحيئه على الأصل ، أي : أنّ ما جاء بالانتميم من هذه الألفاظ على صورته الأصلية دون حذف ، ولم يطرأ عليه من التغيير ما طرأ على المعتل بالواو⁽⁷⁵⁾ . المشتقات الدالة ..

وعلّل الدكتور عبد الفتاح الحموز هذا الشذوذ بتحقيق أمن اللبس عند بني تميم بين اسم المفعول واسم المكان⁽⁷⁶⁾ ، وعلّلها الدكتور الرفايعة بالحمل على النظير ، " فالذين أتّموا اسم المفعول من الفعل الأجوف إنّما طردوا الباب على وتيرة واحدة ، إذ حملوا الأجوف على الصحيح من الأفعال عند إتمام اسم المفعول "⁽⁷⁷⁾

ووجّه الدكتور سيف الدين طه الفقراء الشذوذ في أسماء الفاعلين والمفعولين فيما سبق توجيهها نابغاً من روح اللغة وهو أقرب ما يكون إلى المنطق ، إذ وجّه الشذوذ على التطور اللغوي ، وتبرز معالم هذا التطور عنده من استخدام اسم الفاعل القياسي إلى جانب الشذوذ مثل أبقل باقل وأورس وارس حيث ورد مبقل ومورس ، ووصف العلماء القياس بالقلّة في هذه الألفاظ ، وهذه القلة تدلّ على صراع نمطين من الاستخدام اللغوي ما يعزز نظرية التطور فيها⁽⁷⁸⁾ ، ويمكن الجمع بين التوجيهات جميعاً - أعني توجيه الأثري و الرفايعة والفقراء - بأن ورود الاستخدام القياسي إلى جانب ما عدّوه شاذاً يدل على وجود النمطين معاً في الاستخدام اللغوي ، وقد يكون النمط الشاذ وسيلة لأداء معانٍ جديدة ، مثل النسب والصيرورة ، " فتطور المعنى اقتضى تطوراً في المبني "⁽⁷⁹⁾

وينطبق على الشذوذ في اسم المفعول ما انطبق على اسم الفاعل ، وقد ذكر سيبويه أنّهم استغنوا بأفعلته عن فعّلته ، وفي هذا الاستغناء "ملمح من ملامح التطور اللغوي تسبّب في بقاء صيغة مفعول من فعل ثلاثي على وزن (فَعَلَّ) حلّ محلّ (فُعِلَ) "⁽⁸⁰⁾ ، يؤكّد ذلك ما نصّ عليه السيوطي نقلاً عن أبي عبيد من أنه لا وجه لتفسير ذلك إلاّ أنّهم يقولون : " قد فعّل بغير ألف ثمّ بُني مفعول عليه "⁽⁸¹⁾

أمّا تتميم مفعول الأجوف ففيه كذلك ملمح من ملامح التطور اللغوي ، نستشف ذلك من كلام ابن جني الذي نصّ على أنّ القياس لا يقبل التتميم لثقله وتعدّره - فيما يخص الواوي العين - ممّا دعا إلى رفضه وإخراجه ، وأمّا ما جاء من التتميم على لغة تميم فيدلّ على تصوّر

الأحوالِ الأوَّلِ لهذه الصيغ⁽⁸²⁾، وقد أشار الدكتور إبراهيم السامرائي إلى هذا التطور إذ نصَّ على أنّ اللهجة الحديثة تلجأ إلى تتميم مفعول نحو : مبيوع ، وأنّ التتميم في اللغة العربية دليلٌ على أنّه من البقايا اللغوية القديمة ، وأنّه كان في اليائي العين أو الواوي⁽⁸³⁾

الخاتمة :

- استخدم ابن سيده مصطلحين فيما يخص حذف الزائد ، هما : حذف الزائد ، وطرح الزائد.
- الألفاظ التي أحصاها البحث ، والتي ذكر ابنُ سيده أنّها على طرح الزائد ، هي كما يأتي:

أ - ما يخصّ اسم الفاعل ، وهي:

1_ أبصرَ فهو باصر .

2 - أبقل فهو باقل

3_ الطوائح

4_ أقرب فهو قارب

5_ أورش فهو وارس

6- أوصى فهو واصٍ

7- أيفع فهو يافع

ب - ما يخصّ اسم المفعول، وهي:

1 . أبرزه فهو مبروز

2 . أحبه فهو محبوب

3 . أسحره فهو مسحور

4 . أضاده فهو مضئود

5 . أضعفه فهو مضعوف

6 . (المضئوف) اسم مفعولٍ أجوف متمم العين

7 . أنزفه فهو منزوف

- وجّه ابنُ سيده الشذوذ في اسم الفاعل واسم المفعول بحذف الحرف الزائد، واقتصر في أغلب الأمثلة التي عرضها على توجيه واحد ، وهو حذف الحرف الزائد ، وفي بعض الأمثلة وجّهها توجيهين حذف الزائد ، والنسب ، أمّا غيره من العلماء فوجّهوا الشذوذ الحاصل في أسماء الفاعلين والمفعولين توجيهات متعدّدة ، منها : توجيه الأستاذ محمد بهجة الأثري، الذي نفى الشذوذ عن تلك الأمثلة وقد تكلف في نفيه ذلك ، ولا سبيل إلى القول بنفي الشذوذ عنها؛ لأنّ اللغويين السابقين عليه أقروه ، ومنها توجيه الدكتور حسين الرفايعة الذي ذهب إلى أنّ في الشذوذ زيادة معنى فهو سبيل إلى أداء معانٍ خاصّة قصدها العرب بانحرافهم عن القياس

إلى الصيغ الشاذة ، وتلك المعاني هي النسب أو الصيرورة ، وتحقيق أمن اللبس ، والتغليب وغير ذلك من المعاني ، ومنها توجيه الدكتور سيف الدين طه الفقراء ، الذي عرض توجيهات الأثري والرفايعة ، ثم أنكر توجيه الأثري ، وقال عن توجيه الرفايعة بأنه لا يمكن إنكاره غير أنه لا يصلح لتفسير مسائل هذه الظاهرة جميعها ، والتفسير الراجح عنده - وهو ما نوافقه عليه - الذي يمكن معه حمل الشذوذ على وجه مناسب يخضع له معظم الألفاظ الشاذة، لا ينفك عن ربطه بالتطور اللغوي ، هذا التطور الذي ينبع من طبيعة اللغة و ما يطرأ عليها من تغييرات ، ويعززه ما توارد عن العرب من استخدامات تعكس أنماطاً من الصيغ التي آلت إلى الهجر ، وأمثلة تمثل صراعاً في الأنماط اللغوية المستخدمة .

الهوامش

- (1) الخصائص : 1 / 228 .
- (2) ينظر : المنصف : 1 / 50
- (3) ينظر : المنصف : 1 / 118 ، وشرح ابن عقيل : 3 / 134 ، وشذا العرف في فن الصرف: 121.
- (4) ينظر : الكتاب: 4 / 282 ، وشرح ابن عقيل : 3 / 137 .
- (5) المحكم والمحيط الأعظم : 2 / 259 ،
- (6) الخصائص : 2 / 222 .
- (7) المحكم : 8 / 315 .
- (8) مقاييس اللغة : 1/275 ، مادة (بقل) .
- (9) لسان العرب : 11 / 60 ، مادة (بقل) .
- (10) ينظر : خزانة الأدب : 1 / 53 .
- (11) الرجز لُدُوَادِ بن أبي دُوَادٍ في لسان العرب : 60/11 ، مادة (بقل) ، وسمط اللآلي : 573.
- (12) لم أعر عليه في ديوانه ، ونسبه له البغدادي في خزانة الأدب : 1 / 48 ، ونسبه صاحب اللسان لأبي النجم العجلي ، لسان العرب : ، مادة (بقل).
- (13) ينظر : الكتاب : 1 / 145 ، وخزانة الأدب: 1 / 303
- (14) الخصائص : 2 / 123 .
- (15) المحكم : 3 / 427
- (16) الصحاح : 1 / 198 ، مادة (قرب) .
- (17) ينظر : تهذيب اللغة : 9 / 109 ، أبواب القاف والراء ،
- (18) أمالي القالي : 2 / 243
- (19) تصحيح الفصيح وشرحه : 194
- (20) تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ : 732.
- (21) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: 201

- (22) المحكم : 8 / 610
- (23) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : 199.
- (24) ينظر : المصباح المنير : 2 / 655 ، مادة (ورق).
- (25) جمهرة اللغة : 2 / 796.
- (26) ينظر : تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ : 733.
- (27) المحكم : 8 / 396.
- (28) الغريب المصنف: 383
- (29) الدليل ما أورده الزبيدي في التاج ، ينظر : تاج العروس : 22 / 431 .
- (30) تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ : 734.
- (31) ينظر : الكتاب : 2 / 363 ، والمنصف : 1 / 287 ، ودقائق التصريف : 274 .
- (32) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه : 182 .
- (33) الخصائص : 1 / 193 .
- (34) الشطر بلا نسبة في لسان العرب : 10 / 371 ، مادة (وثق) ، وتاج العروس : 26 / 451 ، مادة (وثق).
- (35) المحكم : 9 / 37
- (36) الصحاح : 3 / 865 ، مادة (برز) .
- (37) المحكم : 2 / 259 ، العين والباء والياء .
- (38) المصباح المنير : 1 / 117
- (39) الصحاح : 1 / 105 ، مادة (حب).
- (40) تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: 748.
- (41) المحكم : 3 / 183 – 184 .
- (42) المحكم : 2 / 259 ، العين والباء والياء .
- (43) البيت للراعي في ديوانه : 136 .
- (44) المحكم : 8 / 219
- (45) تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ : 748.
- (46) ديوانه : 243 .
- (47) المحكم : 1 / 412-413
- (48) ينظر : مزاعم بناء اللغة على التوهم : 725 .
- (49) ينظر : الخصائص : 1 / 99 – 100 . ، والمشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية : 71 – 72 .
- (50) ينظر : الكتاب : 4 / 349 .
- (51) من سُرت سووراً ، وغرت غووراً ، وسَوْر : بمعنى ثار ووثب ، وغَوْر : دخل في الشيء. ينظر : لسان العرب : 4 / 385 ، مادة (سور) ، و5 / 34 ، مادة (غور) .
- (52) المقتضب : 1 / 240 – 241 ، وينظر : المنصف : 1 / 285 .
- (53) ينظر : الكتاب : 1 / 348 ، والمقتضب : 1 / 239 ، والتكملة لأبي علي الفارسي : 255 – 256

- (⁵⁴) الرَّجَزَ لأبي عمارة ابن أبي طرفة في شرح أشعار الهذليين : 877 .
- (⁵⁵) الرَّجَزَ لرؤية في ديوانه : 82 .
- (⁵⁶) المحكم : 8 / 231 .
- (⁵⁷) المحكم : 9 / 61 .
- (⁵⁸) ينظر : تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ : 750 .
- (⁵⁹) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : 199 ، 203 .
- (⁶⁰) ينظر : المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية : 57-58 .
- (⁶¹) ينظر : المصدر نفسه : 58 - 59 .
- (⁶²) ينظر : المصدر نفسه : 74 .
- (⁶³) وذلك رداً على ما ذهب إليه الأثري من نفي الشذوذ بناءً على وجود الأصل المقيس .
- (⁶⁴) المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية : 75 .
- (⁶⁵) ينظر : المصدر نفسه : 75 .
- (⁶⁶) النادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف : 169 .
- (⁶⁷) هناك تداخل دلالي بين المشتقّين ، فالواقع اللغوي غير ما ذكره النحويون من دلالة اسم الفاعل على الحدوث والصفة المشبهة على الثبوت ، ليس هذا موضع بسطها ، ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 3 / 431 ، وحاشية يس على شرح الفاكهي على القطر : 2 / 221 .
- (⁶⁸) ينظر : الكتاب : 4 / 67 .
- (⁶⁹) ينظر : الخصائص : 2 / 219 .
- (⁷⁰) ليس على إطلاقه ، فالفاعل يكون مجهولاً في بعضها .
- (⁷¹) ينظر : المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي : 89 ، (بحث منشور) .
- (⁷²) المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية : 81 .
- (⁷³) ديوانه : 187 .
- (⁷⁴) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : 209 .
- (⁷⁵) ينظر : المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية : 76 .
- (⁷⁶) ظاهرة التغليب في العربية : 139 .
- (⁷⁷) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : 211 .
- (⁷⁸) ينظر : المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية : 75 .
- (⁷⁹) المصدر نفسه : 75 .
- (⁸⁰) المصدر نفسه : 81 .
- (⁸¹) المزهر : 2 / 260-261 ، والمصباح المنير : 2 / 692 .
- (⁸²) ينظر : الخصائص : 1 / 261-262 ، والمشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية : 83 .
- (⁸³) ينظر : فقه اللغة المقارن : 44 ، والمشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية : 83 .

المصادر والمراجع

- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار - القاهرة ، (د.ت).
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط3، (1996م).
- شرح ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط20 ، 1400 هـ -1980
- شذا العرف في فنّ الصّرف ، أحمد الحمالوي(ت1315هـ) ، قدّم له وعلّق عليه : الدكتور محمد بن عبد المعطي ، خرّج شواهد ووضّع فهارسه : أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان - الرياض - السعودية ، (د.ط) ، (د.ت) .
- المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1 ، 1421 هـ - 2000 م .
- شرح جمل الزجاجي المسمى ب(الشرح الكبير) ، ابن عصفور الأشبيلي(ت669هـ) ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ، (د.ط) ، (د.ت) .
- الغريب المصنف ، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ) ، حقّقه وقدّم له وصنّع فهارسه: د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ، ط1، 1989 م .
- تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ ، الأستاذ محمد بهجة الأثري ، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، العدد 49 ، سنة 1974 م .
- مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1399 هـ - 1979 م .
- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ) ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط1 ، 1987م
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط4 ، 1407 هـ - 1987 م .
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ، د. حسين عباس الرفايعة ، دار جرير-عمّان ، ط1، 1426 هـ - 2006 م .
- المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية دراسة صرفية إحصائية ، إعداد : سيف الدين طه الفقراء ، أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية ، 2002 م .

- ديوان عنتره ، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، 1964م .
- ظاهرة التغليب في العربية ، د. عبد الفتاح الحموز ، منشورات جامعة مؤتة ، 1993م -
- المنصف: شرح أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ت247هـ)، دار إحياء التراث القديم ، ط1 ، (1373هـ - 1954م) .
- لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ) ، دار صادر ، بيروت، 1968 م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد الفيومي (ت770هـ) ، المطبعة العلمية - بيروت ، (د.ت) ، (د.ط) .
- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق : مجموعة من المحققين دار الهداية ، بيروت ، (د.ت) .
- أدب الكاتب: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276 هـ) ، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت - ط2 ، (1420هـ) .
- المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1399 هـ.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط4 ، 1418هـ - 1997م .
- فقه اللغة المقارن ، د. إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، ط2 ، 1978م.
- الأمالي ، شذور الأمالي ، النوادر ، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت356هـ) ، عني بوضعها وترتيبها : محمد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب المصرية ، ط2 ، 1344هـ - 1926م.
- تصحيح الفصيح وشرحه ، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُويه ٍ (ت347هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ، 1419هـ - 1998م

References

- Al-Athari, Mohammad Bahjat. "Tahreer ul-Mushtaqqat min Maza'im ish-Shuthuth". *Majallat ul-Majma' il-'Ilmi*, Damascus, no. 49, 1974.
- Al-Azdi, Abu Bakr Mohammad bin Al-Hasan bin Duraid (d. 321 AH). *Jamharat ul-Lugha*. Ed. Rmzi Munir Ba'labaki. Beirut: Dar ul-Ilm lil Malyin, 1987.
- Al-Baghdadi, Abdul-Qadir bin Omar (d. 1093 AH). *Khazanat ul-Adab wa Lubbi Albabi Lisan il-Arab*. Ed. Abdus-Salam Harun. Cairo: Maktabat il-Khanji, 1997.
- Al-Fayumi, Ahmad bin Mohammad (d. 770 AH). *Al-Misbah ul-Munir fi Ghareeb ish-Sharh il-Kabir*. Beirut: Al-Matba'at ul-Ilmiya, n.d.

- Al-Fuqara', Saifuddin Taha. "Al-Mushtaqat id-Dalat alal Fa'iliyati wal Maf'oliya: Dirasatun Sarfiya Ihsa'iasaiya". PhD Dissertation. Al-Jami'at ul-Uduniya, Kulliyat ud-Dirasat il-'Ulya, 2002.
- Al-Hamlawi, Ahmad (d. 1315 AH). *Shatha al-'Orf fi Funn is-Sarf*. Ed. Dr. Mohammad bin Abdul-Mu'ti & Abul-Ashbal Ahmad bin Salim Al-Misri. Riyadh: Dar ul-Kiyan, n.d.
- Al-Hamuz, Dr. Abdul-Fattah. *Dhahirat ut-Taghleeb fil Arabiya*. Karak: Manshuratu Jami'at Mo'ta, 1993.
- Al-Ishbili, Ibnu 'Osfur (d. 669). *Sharhu Jumal uz-Zujaji* (Ash-Sharh ul-Kabir). Ed. Sahib Abu Janah, n.p., n.d.
- Al-Jawhari, Abu Nasr Ismael bin Hammad (d. 393 AD). *As-Sihah: Taj ul-Lughati was Sihah ul-Arabiya*. Ed. Ahmad Abdul-Ghafur Attar. Beirut: Dar ul-Ilm lil Malayin, 1987.
- Al-Mubarrad. *Al-Muqthadhab*. Ed. Abdul-Khaliq Odheima. Cairo, 1399 AH.
- Al-Qali, Abu Ali Ismael Ibnul Qasim (d. 356 AH). *Al-Amali: Shuthur ul-Amali, An-Nawadir*. Ed. Mohamad Abdul-Jawad Al-Asma'i. Cairo: Dar ul-Kutub il-Misriya, 1926.
- Ar-Rifay'aa, Dr. Abbas Husein. *Dahirat ush-Shuthuthi fis Sarf il-Arabi*, Amman:Dar Jareer, 2006.
- As-Samara'i, Dr. Ibrahim. *Fiqhu ul-Lughat il-Muqaran*. Beirut: Dar ul-Ilm lil Malayin, 1978.
- Az-Zubaidi, Mohammad Murtadha (d. 1205 AH). *Taj ul-'Arus min Jawahir il-Qamus*. Beirut: Dar ul-Hidaya, n.d.
- Ibnu Aqil, Abdullah bin Abdur-Rahman Al-Aqili (d. 769 AH). *Sharh Ibn Aqil*. Ed. Mohammad Muhyiddin Abdul-Hameed. Cairo: Dar ut-Turath, 1980.
- Ibnu Durustawaih, Abu Mohammad Abdullah bin Ja'far (d. 347 AH). *Tashih ul-Fasihi wa Sharhuhu*. Ed. Mohammad Badawi il-Makhtun. Cairo: Al-Majlis ul-A'ala lish-Sho'un il-Islamiya, 1998.
- Ibnu Jinni. Abul-Fath Othman (d. 392 AH). *Al-Khasa'is*. Ed. Mohammad ali Al-Najjar. Cairo: n.d.
- . *Al-Munsif Sharhu Kitab it- Tasreef li Abi Othman il-Mazini*. Beirut: Dar Ihya' it-Turath il-Qadeem, 1954.
- Ibnu Mandhur, Abul Fadhl Mohammad bin Makral (d. 711 AH). *Lisan ul-Arab*. Beirut: Dar Sadir, 1968.
- Ibnu Qutaiba, Abu Mohammad Abdullah bin Muslim (d, 276 AH). *Adab ul-Katib*. Ed. Mohammad Ad-Dalli. Beirut: Mo'assasat ur-Risala, 1400 AH.
- Ibnu Sallam, abu Obeid al-Qasim bin Sallam (d. 224 AH). *Al-Ghareeb ul-Musannaf*. Ed. Ramadhan Abdut-Tawab. Cairo: Maktabat uth-Thaqafat id-Deeniya, 1989.
- Ibnu Seeda Al-Mursi, Abul-Hasan Ali bin Ismael. *Al-Muhkam wal-Muheet ul-A'adham*. Ed. Dr. Abdul-Hameed Hindawi. Beirut: Dar ul-Kutub il-Ilmiya, 2000.
- Ibnu Zakariya, Abul-Husein Ahmad bin Faris (d. 395 AH). *Maqayis ul-Lugha*. Ed. Abdus-Salam Harun. Beirut: Dar ul-Fikr, 1979.
- Mawlawi, Mohammad Sa'id. Ed. *Diwanu Antara*. Al-Maktab ul-Islami, 1964.
- Saibawaih, Abu Bishr Amru bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH). *Al-Kitab* ed. Abdus-Salam Harun. Cairo: Maktabt ul-Khanji, 1996.